

## مقابلة | إجراهما | محمد وهبة

سمير المقدسي لا يتنمعل. يصعب استقراره. واقعي. يهدوء يمكنه تقديم مقارنة عن الدور المفترض لصندوق النقد الدولي في لبنان انطلاقاً من المصلحة الوطنية وان يلحإ إلى ضرورة وجوده أيضاً للحصول على الدعم المالي الدولي. يبني قناعاته انطلاقاً من الاسباب العميقة للارزمة. يعتقد ان اصلها يكمن في اواخر عام 2091. يومها استشرست

السلطة في الإنفاذ بلا أي تصور اقتصادي للإعمار واهمعت في الفساد. وطمعت في المصلحة العامة مراراً وتكراراً.. التسمينات واليوم صار لديها سعر صرف مواز «هذه المراجعة مهما استقرّ الأمر عليها يجب ان تأخذ مجراها في ظل اوضاع اقتصادية أكثر هدوءاً ما يتيح المجال لمعالجة موضوعية»

# سمير المقدسي

## مصلحة لبنان أساس التفاوض مع صندوق النقد الدولي

## على السلطة النقدية التراجع عن الـ«Capital Control» تدريجاً

■ هناك من يطالب بأن يكون لصندوق النقد الدولي دور في معالجة الوضع المالي في لبنان. يُقَدِّم هذا الدور في سياق إخضاع لبنان لإشراف من الصندوق على إدارة التليسة. وليس واضحاً إذا كانت هناك قاعدة سياسية واجتماعية قادرة على تقديم بدائل للنموذج الاقتصادي الحالي. فهل يتنا نبحت في تنظيم عملية الإنلاس حصراً؟

من المعلوم أن صندوق النقد الدولي قد أصبح الوسيلة للبلدان التي تواجه أزمات مالية وتقديرة التي تتيح لها فرصة الحصول على معونات مالية مباشرة، وكما هو معلوم أيضاً فإن الصندوق ينصح بالانضباط المالي بمعنى تقليص عجز الموازنة أو توازنها، كإحدى الوسائل الرئيسية لإنشاء مناخات تشجّع على الاستقرار الاقتصادي.

### نبذة

استاذ شرف في الاقتصاد في الجامعة الاميريكية في بيروت، المدير المؤسس لمعهد الاقتصاد العالي في الجامعة، مؤسس ■ عضو مجلس إدارة صندوق البحوث الاقتصادية ومركزه مصر ■ وزير اقتصاد سابق ■ الرئيس المنتدب للجامعة الاميريكية في بيروت بين 1993 و1998 ■ عمل في صندوق النقد الدولي في السبعينات ■ مستشار لصحة مؤسسات اقليميه ودولية

علماً بأنه في حالات كثيرة تسببت شروط الصندوق في ظهور انعكاسات اجتماعية صعبة في البلدان المعنية لم تنجح معالجتها. إلا أنه مهما كانت وجهة نظر الصندوق فعلى السلطة المالية اللبنانية أن تكون لها نظرتها المدروسة درساً وافياً لجهة السياسات المطلوبة لمعالجة الأزمة الراهنة، وخصوصاً في ما يتعلق بالتوازن المطلوب بين الانضباط المالي والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية على المديين القصير والبعيد. وعندها يكون هدف التفاوض بين لبنان والصندوق هو الوصول إلى أرضية مشتركة توافق بين المصلحة الاقتصادية الوطنية ومتطلبات المجتمع الدولي للدعم المالي.

القضية ليست قضية خضوع لصندوق النقد بل قضية استعداد كامل للمفاوضة على أسس متينة من قبل السلطات المسؤولة. وهذا هو المطلوب.

■ ما هو أصل الأزمة الاقتصادية . المالية الاجتماعية الراهنة؟ هل النقاش مطروح حول السياسات الحريرية السابقة التي تعود ثلاثين عاماً بأكمل رموزها وسياساتها. أم هناك اكتفاء بالقول بأن المطوب الآن معالجة الأزمة من دون التقضي عن أسبابها؟ يتوجب علينا البحث والتحصيل في الأسباب التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية ـ المالية الراهنة. في نظري، تعود هذه الأزمة إلى ثلاثة أسباب رئيسية مترابطة مع بعضها البعض:



(مروان طحطح)

- عدم الانضباط المالي في ما يتعلق بموازنات الدولة السنوية وتحديداً في الأعوام التي تلت الانتخابات الخابية في أواخر عام 1992. وقد بدأ ينمو عجز الموازنة منذ ذلك الحين إلى أن بلغ ما يفوق 11,6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 رغم محاولات الجديد من قبل ذوي السلطة. فكانت خطوات سياسات لضبطه من دون نجاح يذكر وذلك أساساً بسبب ممارسات مسؤولي السلطة. ولذا، كان هناك ارتفاعاً في متواصلأ في الدين العام وصل إلى مستويات عالية جداً ألقت بثقلها على ديناميكية الاقتصاد الوطني

وكبّلت خيارات السياسات المالية. - عدم التقدي، أو بالأحرى، الاهتمام الجدي بأي تصور اقتصادي - اجتماعي، لإعمار لبنان ونموه والموازنة بالطبع هي أحد مكونات هذا التصور، علماً بأن أفكاراً كثيرة قد طرحت في هذا المجال، إلا أنها لم تلق الاهتمام الجديد من قبل ذوي السلطة. فكانت خطوات سياسات لإعادة الإعمار غير مرتبطة عضويأ بسياسات نقدية ومالية واضحة المعالم ومدروسة بدقة ومسؤولة. - نشوء سلطة سياسية لم تكن في تكوينها قادرة عموماً على الارتقاء الاقتصادية والمالية التي توازن بين

إلى المستويات المطلوبة في أداها حتى بشهادة اهل الحكم، فكان الاعوجاج في الحكم وانتشار الفساد والظعن في المصلحة العامة مراراً وتكراراً خدمة لمصالح خاصة. والأزمة على ذلك كثيرة ومعروفة ولا داعي لسردها. وإن أراد لبنان أن يعاود النهوض، فلا بد من سلطة حكومية موثوقة وكفوءة لا ترزح تحت أعباء الممارسات السياسية المههودة. ومع ذلك، لا يزال بإمكاننا معالجة الأزمة القائمة عبر البرامج الاقتصادية والمالية التي توازن بين



(مروان طحطح)

ضرورات ثلاث: الانضباط المالي، تحفيز النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية / الاقتصادية. وهنا أودّ أن ألفت النظر إلى أن الانضباط المالي يعني في ما يعنيه، ضبط الهدر المبرمج وغير المبرمج الذي في حال نجاحه قد يعني الاستغناء عن فرض ضرائب جديدة. ويبقى أن تكون السلطة المسؤولة، كما أسلفنا، سلطة نزيهة وكفوءة. إن هذه المعالجة هي في محاولة البديـ. فالخبرة الوطنية موجودة وقد ظهرت في كتابات وأفكار متنوعة والنحدي الكبير هو في

## مقابلة | إجراهما | محمد وهبة

والأمل بأن برامج أي حكومة جديدة ستحقق ذلك، فإنه يتوجب على السلطة النقدية أن تخطّط لرفع الـ«Capital Control» ولو تدريجاً على مدى مدة زمنية محدّدة ربما ستة أشهر أو أقل. فلا يجب أن ننسى أن مميزات لبنان الرئيسية، انفتاحه على الخارج في ما يتعلق بالتدفقات المالية، علماً بأن لبنان بحاجة إلى تنظيمات جديدة تتعلق بتداول العملات الأجنبية محلياً. إن رفع الـ«Capital Control» قد يُعيد بعضاً من الثقة التي فُقدت في النظام المالي اللبناني وخصوصاً إذا كان ذلك مترافقاً مع حكومة مسؤولة وكفوءة توحى بالثقة داخلياً وخارجياً. وفي مطلق الأحوال فإنه قد يكون مطلوباً من قبل مصرف لبنان إعادة النظر في قراره لجهة استئناف الفوائد الدولار والليرة اللبنانية، فهما كانت دوافع هذه الإجراءات، فإنه قد تُضعف ثقة المودعين داخلياً وخارجياً في الجهاز المصرفي اللبناني. ولا اعتقد، وقد أكون مخطئاً، أنه إجراء قد عمل به في أي بلد آخر واجه أزمات مالية أو نقدية.

■ تدريجاً يتكرس وجود سوق موازية لسعر صرف الليرة مقابل الدولار لدى الصرافين. وبدأ يحصل تمييز بين الدولارات الموجودة في القطاع المصرفي قبل 17 تشرين الأول والتي تدخل الآن إلى لبنان. فهل هذا التكريس يُتيح حماية النقد الوطني أم هو توسيع لهوامش سعر الصرف يهدّد للنحّي عن سياسة تثبيت سعر الليرة؟ إن السياسات النقدية لا يمكن عزلها عن السياسات المالية والتمنوية، فكُلها فروع لما يعرف بالسياسات الماكرو اقتصادية. لا أريد التقعيب على المشاكل التي واجهت السياسة النقدية وسبل مواجهتها في لبنان، وإنما أودّ أن ألفت النظر إلى أمر مهم يصعب أن خاتمة استرجاع الثقة. إن الإقدام على تطبيق ما يُعرف بـ«Capital Control» قد تكون له مبرراته في ظل موجة الهلع التي أصابت المودعين وذلك بغض النظر عن أسبابها. مع بدء استرجاع ثقة المودعين

### مؤشر

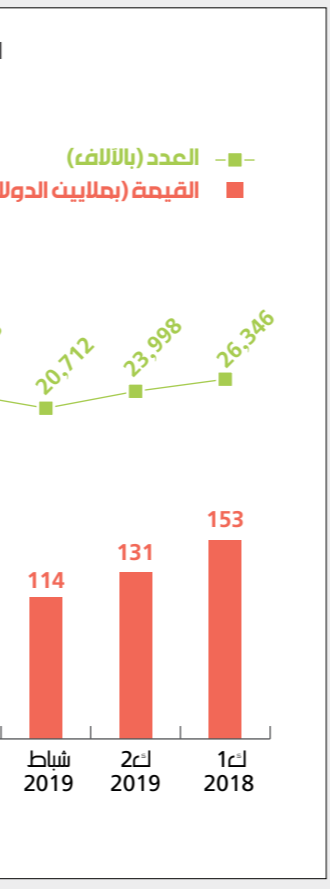
## إجراءات المصارف تكبّل الحركة التجارية



خلال السنوات الماضية، تعامل مصرف لبنان مع الأزمة المالية بمنطق شراء الوقت عبر إجراءات استثنائية تركزت على امتصاص السيولة بالدرجة الأولى، ما أدى إلى تحوّل الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية شاملة بلغت حدّ الركود في الأسواق. ومنذ 17 تشرين الثاني اتخذت المصارف تدابير كبّلت الحركة التجارية في الأسواق، ما ضاعف من أثر الانهيار على الاقتصاد المحلي.

منذ صيف 2016، عمد مصرف لبنان إلى تنفيذ عمليات مالية مع المصارف (هندسات) أدت إلى ارتفاع أسعار الفوائد على الودائع والقروض، ما انعكس تراجعاً في الحركة التجارية بفعل تحوّل جزء كبير من السيولة إلى وديان مغطّدة في المصارف ولدى مصرف لبنان. وبفعل تراجع حركة القروض التجارية، هذه الهندسات تُفدّت كالآتي: يشتري مصرف لبنان من المصارف سندات خزينة بالليرة ويدفع وسلياً 139% من سعر كل سند، وهذه النسبة محتمية على أساس السعر الاسمي للسند مضافاً إليه نصف أرباح الفوائد التي كان سيحققها حتى استحقاقه، وبذلك

حققت المصارف ربحاً فورياً بمعدل 39% وسطي. وفي المقابل، تشتري المصارف سندات خزينة بالدولار وشهادات ايداع صادرة من مصرف لبنان بالقيمة نفسها لسندات الدين بالليرة التي اشتراها مصرف لبنان. هذه الهندسات، كما غيرها، استهدفت إعادة تكوين احتياطات مصرف لبنان بالعمليات الأجنبية عبر استقطاب السيولة بالدولار من المصارف. بنتيجة هذه الهندسات وما نجم عنها من ارتفاع لأسعار الفوائد، بدأت السيولة تنحصر في يد مصرف لبنان فيما ارتفعت كلفة الاقتراض على القطاع الخاص. هذا الأمر انعكس سلباً على الحركة التجارية وخصوصاً المؤشرات المتعلقة بحركة الشيكات المتقاطعة والمرتجعة. بحسب أرقام جمعية المصارف، فإن قيمة الشيكات المحضلة بالليرة والدولار ولغاية شهر تشرين الثاني، والتي بلغت حدّ 11,4 مليار دولار في عام 2015، إلى عام 10,89 مليار دولار في عام 2018. مصدر التراجع سببه انخفاض قيمة الشيكات المحضلة بالدولار الأميركي من 766 مليارات دولار في عام 2015 إلى 6,6 مليارات



زيون ما أدى إلى عجز التجار عن متابعة نشاطهم التجاري كالمعتاد. فيما أدت قرارات ضبط السيولة ومنع التحويلات إلى الخارج – حتى للاستيراد – إلى عزوف جزء واسع من التجار عن قبول الشيكات – حتى المصرفيّة. كوسيلة للدفع. أدّى التكبيل الشامل للحركة التجارية في البلاد خلال هذين الشهرين إلى تراجع إجمالي قيمة الشيكات المحضلة لغاية شهر تشرين الثاني من السنة الجارية إلى 9,13 مليار دولار مقارنة مع 10,9 مليارات دولار في الفترة نفسها من السنة الماضية. أي بانخفاض في حركة الشيكات المتداولة بلغ 16%.

الأثار الناتجة عن خطوات المصارف في الأسواق لم تقتصر على تراجع حركة الشيكات فقط، بل شملت ارتفاعاً شهرياً غير مسبوق في حجم وعدد الشيكات المرتجعة. فبينما بلغ عدد الشيكات المرتجعة في شهر تشرين الأول 16427 شيكاً، بقيمة 88,9 مليون دولار، ارتفع عدد هذه الشيكات إلى 81782 شيكاً في تشرين الثاني بقيمة 319,7 مليون دولار. علماً بأن شهر تشرين

الأول شهد عدداً منخفضاً نسبياً من الشيكات المرتجعة، بفعل عظمة المصارف خلال بدايات الاحتجاجات ولجوء مصرف لبنان إلى إصدار التعميم رقم533 الذي يعطل نظام المصلحة المركزية للعملاء المتخلفين عن الإيفاء على النحو الآتي: «لا تدخل في الفترة الممتدة بين 2019/10/15 و2019/11/15 مهلة الـ15 يوماً الممنوحة لتسوية وضع الشيكات المرتجعة». رغم ذلك، فإنه بين تشرين الأول وتشرين الثاني تضاعف عدد الشيكات المرتجعة 5 مرات فيما تضاعفت قيمتها 3,6 مرات.

صار واضحاً أن الإجراءات المصرفيّة التي اتخذت بعد 17 تشرين الأوّل من دون وجود إطار قانوني أو رسمي يمنحها أي شرعية. ومن دون أي ضمانات لحماية الأسواق واللبنانيين من آثار الانهيار الحاصل على المستوى المالي، حوّلت أزمة المصارف والنظام المالي إلى أزمة شاملة ضربت الأسواق ومصالح اللبنانيين. وحتى اللحظة لا يبدو أن هناك توجّهاً رسمياً نحو أي تعديل في هذه الإجراءات في المرحلة المقبلة.